



الأحد ٢-٤-٢٠٢٣

قبل أسبوع عقد مجلس الشيوخ جلسة بالغة الأهمية لمناقشة قضية مصرية بالغة الأهمية تتعلق بالإعاقة والمعاقين أو أصحاب الاحتياجات الخاصة أو ذوى الهمم أو القادرين باختلاف، أيا كانت التسمية التي تشير إلى ذلك. الاهتمام بالموضوع هو إحدى العلامات المضيئة للنظام السياسي المصري، حيث أصبح التعامل معه مهمة تبدأ برئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي ولا أعتقد أنها سوف تنتهى مع مناقشات المجلس الموقر، لأنه بالفعل يقع في نطاق أولويات واهتمامات وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية ويلحق بهما المالية وعلى الأرجح مجلس الوزراء أيضا. ما جعل الموضوع يظهر على جدول الأعمال القومي على هذا النحو هو أن نسبة غير قليلة من المصريين تنتمى إلى هذه الشريحة الخاصة، وقدرت في بداية النقاش بما يساوى ١٥٪ من السكان أو قرابة ١٥ مليون مصري؛ ولكن مع بيان وزارة الصحة فإن هذه النسبة تمثل النسبة العالمية في هذا الشأن، أما النسبة المصرية فمقدرة من **الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء** بأنها ١٠.٧٪ وهى نسبة أيضا غير قليلة، ولكنها أكثر رحمة من النسبة السابقة. وفى العموم فإن الشريحة الاجتماعية كلها مقسمة إلى أربع مجموعات من الإعاقات: الذهنية والحركية والسمعية والبصرية؛ ومن المؤكد أنها بعد ذلك تنقسم إلى مجموعات فرعية، ومعها توجد منظومة من التعامل تبدأ من وزارة الصحة التي تشخص الحالة، وتنتقل بعد ذلك إلى وزارة الشؤون الاجتماعية التي تتولى العناية بها، وتنتهى بالدولة المصرية التي تخصص الموارد اللازمة للإنفاق عليها. بالطبع فإنه ليس كل الحالات تسير في هذا المسار حيث توجد حالات مصرية تتولى أسرها التعامل معها من زوايا مختلفة؛ ولكن الدولة تتولى الحالات غير القادرة وهى ليست قليلة وربما تمثل الأغلبية.

وكما هي العادة تتوالى عقبات بيروقراطية حول التشخيص والتعامل مع الحالات المختلفة، وهذه كانت موضوعا رئيسيا في نقاش المجلس، ولكن ما حصل عليه تركيز كبير هو تطبيق القانون الخاص بتعيين ٥٪ من مؤسسات الدولة العامة والخاصة من هذه الفئة حتى يمكن إدماجها في المجتمع. وبرغم وجود التعاطف الكبير مع سلامة وسرعة تطبيق القانون على القطاعين العام والخاص فإن توفير التمويل يدخل في صميم تحديد الأولويات الخاصة بالموازنة العامة من ناحية؛ وضرورة التدريب على التكنولوجيات الجديدة التي تتيح العمل والإنتاج والمشاركة دون الانتقال إلى مجال العمل، وبالطبع كل حسب حالته.

ما لفت الانتباه واستدعى من ثم المداخلة أن الجانب العلمي للقضية وأسبابها ظل غائبا، خاصة أنها باتت عالمية تتعرض لها دول العالم المختلفة بوسائل متنوعة، ولكن أكثرها شيوعا أن الدول المتقدمة حرمت زواج الأقارب من أولاد وبنات العم والخال والعمة والخاله. وفي الولايات المتحدة فإن مثل هذه الحالات يعاقب عليها القانون باعتبارها نوعا من العلاقات المحرمة التي تؤدي- لأسباب وراثية- إلى كثرة حالات الإعاقة. والواقع أن هذه الحالات تشيع في المناطق المصرية التي تتزايد فيها هذه الظاهرة مما يستدعي معالجة تشريعية وتنفيذية؛ وطبقا لما تردد من الزملاء الموقرين في مجلس الشيوخ والممثلين لمناطق مصرية عديدة، فإن الحالة واردة ومتكاثرة في العائلات المتمسكة بشدة بزواج الأقارب للحفاظ على الثروة أو زيادة المنعة والنفوذ. ويصبح الأمر أكثر شيوعا عندما تكون الحالة الاجتماعية متعلقة بأقلية دينية ذات عدد محدود في قرية أو مدينة صغيرة، فلا يوجد أمام الزواج فيها إلا اختيارات محدودة من نفس العائلة أو العائلات. وفي الدراسات الخاصة بتاريخ مصر الفرعونية فإن زوال الدولة التي استمرت ثلاثة آلاف عام كان له أسباب كثيرة، واحد منها أن زواج النخبة من بعضها وأكثرها قربا كالأخت أو الأم تسبب في هذه الظاهرة.

التحية واجبة لمجلس الشيوخ لاهتمامه بهذه القضية، ولكنها مثل الكثير من القضايا الهامة التي تشغل بال الأمة، فإنها تظل مفتوحة أولا للتقليل من الأعباء الواقعة ليس فقط على الشخص موضع الإعاقة، وإنما على الأسرة المصرية التي تعتنى به. وفي الواقع فإن القيام بهذا الواجب يرتبط بقوة بالتقدم المصري العام وقدرته على توفير الاحتياجات الأساسية لجميع مواطنيه. وثانيا أن للقضية جوانب أخرى تتعلق بالجوانب التكنولوجية والصناعية المطلوبة لمعاونة هذه الشريحة، والتي على ضوء العدد الكبير منها في مصر توفر سوقا للتصنيع يوفى الاحتياجات المحلية، والتصدير بعد ذلك في الإقليم وخارجه. وثالثا فإنه على ضوء الإضافات الكثيرة والجديدة للجامعات المصرية فإن الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار التكنولوجي في هذا المجال يصير فضيلة وواجبا وطنيا وإنسانيا لتخفيف الأعباء الصحية والعملية على جماعة مصرية هامة وأسرها التي تتحمل أعباء كبيرة.